أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر
(دراسة قياسية للفترة من 1980 إلى 2015)

قريجيج بن علي
طالب دكتوراه، جامعة وهران 2، الجزائر
بريد إلكتروني: koribenali@yahoo.fr

أ.د. زايري بلقاسم
أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعة وهران 2، الجزائر

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية إستراتجية التنويع الاقتصادي في تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي، والجزائر كإحدى الدول المعتمدة كليا في نشاطها الاقتصادي على المداخيل الريعية التي تتأثر بتقلبات أسعار المواد الأولية التي تشهدها الأسواق العالمية في الفترة الراهنة ،الأمر الذي يتطلب منها ضرورة تنويع قاعدتها الإنتاجية لأجل الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج الذي يتطلب مشاركة كل قطاعات الاقتصاد الوطني في تنويع مصادر الدخل الضرورية.

وقد بينت الدراسة القياسية ضعف النشاط الاقتصادي في فترة الدراسة الممتدة من 1980-2015، وهذا بسبب التركيز على الاقتصاد الريعي، وفي المقابل أثبتت الدراسة عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة في الأجل الطويل، حيث أن الإهتمام يتنويع المنتوجات في مختلف قطاعات الصناعة، الزراعة وقطاع الخدمات يؤدي حتما إلى الرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة متوسطة تفوق 41% للقطاعات المعنية بالتنويع، لذا وجب على صناع القرار التوجه نحو تنويع القاعدة الإنتاجية التي أصبحت ضرورة ملحة للمساهمة في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: النمو الاقتصادي، الاقتصاد الريعي، الإنتاجية، التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ.

Résumé:

L'objectif de Cette étude est vise à mettre en évidence l'importance de la stratégie de diversification économique pour réaliser des niveaux élevés de croissance économique, l'Algérie a une économie totalement dépendante sur les revenus des rentiers, qui sont affectés par les fluctuations des prix des matières premières sur les marchés mondiaux dans la période actuelle, ce qui nécessite notamment de diversifier la base de production pour le passage d'une économie rentière à une économie productive, ce qui nécessite la participation de tous les secteurs de l'économie nationale pour diversifier les sources de revenus nécessaires.

Et l'étude économétrique montre la faiblesse de l'activité économique dans la période 1980-2015, et cela est dû à se concentrer sur l'économie rentière, et à son tour l'étude prouvé l'existence d'une co-intégration entre les variables étudiées dans la relation à long terme, et dans divers secteurs : Industrie, agriculture et le secteur des services. Conduit inévitablement à augmenter la valeur du PIB d'une moyenne supérieure à 41% des secteurs concernés par la diversification.

Mots clés: croissance économique, l'économie rentière, la productivité, Co-intégration, modèle de correction des erreurs.

مقدمة :

تشهد أسعار النفط في الفترة الراهنة تراجعا كبيرا، مما إنعكس سلبا على الإيرادات العامة للدول المصدرة له، والجزائر كواحدة من تلك الدول بادرت بإتخاذ جملة من الإجراءات للتخفيف من آثار تلك الصدمة، وذلك بالتوجه نحو سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال التسيير العقلاني للموارد المالية المتاحة، وتخفيض حجم المخصصات المالية الموجهة لفائدة الإدارات والمؤسسات العمومية على إختلاف نشاطها، والعمل على التقليص من حجم التوظيف في القطاع العام في بعض القطاعات الحيوية، إلا أن هذه الإستراتجية تعتبر غير كافية مقارنة مع الآثار الكبيرة التي ستخلفها هذه الصدمة، وتزداد الحاجة إلى الإنتقال من نماذج النمو القائمة على الإنفاق الحكومي الممولة بواسطة الإيرادات النفطية، والتحول إلى

النموذج الجديد الذي يتحقق من خلاله النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل الجديدة من خلال تنويع النشاط الاقتصادي، مع تفعيل دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية عن طريق توفير المناخ الملائم لقيام الإستثمارات والعمل على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعتبارها المصدر الرئيسي لخلق الثروة في البلد مع تحسين الإتساق بين التعليم والمهارات اللازمة للعمل في القطاع الخاص. [1]

إشكالية البحث:

نحاول من خلال هذا البحث معرفة دور القطاعات الأساسية المتمثلة في قطاعات الصناعة، الزراعة والخدمات في التخفيف من آثار الأزمة التي خلقتها تذبذ أسعار النفط منذ النصف الثاني من سنة 2014 إلى يومنا هذا، والسؤال المطروح :

ما مدى مساهمة قطاعات الصناعة، الزراعة والخدمات في التخفيف من آثار الأزمة النفطية ؟ وهل تسطيع هذه القطاعات فعلا تعويض حجم الخسارة التي تكبدتها الخزينة العمومية ؟

فرضية الدراسة :

التنويع الاقتصادي الإستراتجية المثالية للدول النفطية المعتمدة في إيراداتها على مصدر دخل وحيد لتمويل ميزانيتها العامة.

أهداف وأهمية الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية قطاعات الصناعة، الزراعة والخدمات كقطاعات بديلة للإقتصاديات الريعية، من خلال تنويع مصادر الإيرادات بفعل تنويع القاعدة الإنتاجية من جهة وكذا تنويع الصادرات، وذلك من خلال تحفيز النشاط الإستثماري الذي يعتبر المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية الشاملة.

[1]- صندوق النقد الدولي، " **أفاق الاقتصاد الإقليمي**"، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، أكتوبر 2015.

منهجية الدراسة :

قسمنا دراستنا إلى فرعين رئيسين، إرتبط الأول بالدراسة النظرية الهادفة إلى إبراز أهمية ودور محركات التنويع الاقتصادي في بناء النموذج الاقتصادي الذي يعتمد على تحفيز النشاط الإنتاجي .أما الفرع الثاني فيرتبط بدراسة أثر المحركات الثلاثة على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال الدراسة القياسية المعتمدة على مخرجات برنامج EVIWS 8.1 .معتمدين في ذلك على قاعدة بيانات البنك الدولي المحدثة إلى غاية 2016/04/10، والتي تعتبر مصدر الإحصائيات المعتمدة في الدراسة القياسية لمختلف المتغيرات المدروسة في الفترة الممتدة من 1980 إلى 2015.

الفرع الأول : ضرورة التوجه نحو إستراتجية التنويع الاقتصادي

بات من الضروري على الجزائر التخلص من التبعية للإيرادات النفطية، التي تشهد اليوم صدمات متوالية بفعل انخفاض الأسعار مما أثر كثيرا على الوضعية الاقتصادية وحتى الاجتماعية للبلد، كما أن الاقتصاد الذي يرتكز على قطاع وحيد في إيراداته يعتبر حسب الاقتصاديين اقتصادا معوقا بسبب تعرضه للهزات الخارجية في أي لحظة، لذا على الحكومة التوجه نحو النموذج الجديد القائم بحد ذاته على تفعيل دور القطاع الزراعي، الصناعي وحتى الخدماتي في تأمين حجم الإيرادات الضرورية لتحقيق مستويات النمو الاقتصادي المرجوة. وسنحاول في الجانب التحليلي من الدراسة التطرق إلى المحركات الثلاثة الأساسية للتنويع الاقتصادي الذي بات ضرورة ملحة في الجزائر، بغية إيجاد مصادر أخرى للإيرادات العامة خارج المحروقات قصد تحقيق توازن الموازنة العامة .

المحرك الأول: القطاع الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي

يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي لأفراد المجتمع، من خلال توفير المنتجات من السلع الغذائية الموجهة للاستهلاك النهائي، أو الموجهة إلى المؤسسات الصناعية كمواد وسيطية تستعمل في العملية الإنتاجية، كما تعتبر التنمية الزراعية أحد الشروط الضرورية لتحقيق

التنمية الزراعية. [2] لكن رغم توفر الإمكانيات الضرورية لتنمية القطاع الزراعي من المناخ الملائم لقيامها، حجم الأراضي الصالحة فعلا للزراعة وغير المستغلة لحد الآن، الطاقة الشبانية القادرة على العمل في هذا القطاع، وكذا حجم الموارد المائية المتوفرة بفضل زيادة بناء السدود، إلا أن القطاع الزراعي تبقى مساهمته جد ضعيفة في الاقتصاد الوطني، ويرجع ذلك على إستراتجية التصنيع الفاشلة التي اعتمدتها الدولة والتي سخرت لها موارد مالية ضخمة لكن دون جدوى. [3]

1- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي

ما زالت الزراعة في الجزائر تعتمد في أغلبها على الطرق التقليدية، الأمر الذى أثر كثيرا على إنتاجية القطاع، الذي يشهد اليوم تدهورا حادا بفعل غياب الخطط التنموية وضعف الاستثمارات، كما يشهد عزوف للشباب عن ممارسة الأنشطة الفلاحية التي تتطلب بذل جهد عضلي كبير مقارنة بالقطاعات الأخرى من جهة، وكذا بسبب تدنى الأجور من جهة أخرى، مما سبب ذلك تنقل العمالة إلى القطاع الخدماتي، والجدول (01) يبرز مدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

يبين الجدول مدى ضعف الإيرادات المتأتية من المداخيل الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للجزائر، إذ سجلت نسبة 9.8% سنة 2013 وبتغير قدره 1% عن النسبة المسجلة في 2012، إذ تعتبر النسبة الأضعف ما بين الدول المغاربية الأخرى مقارنة بالمساحة الكلية الصالحة للزراعة من بلد لأخر، إذ تقدر نسبة الأراضي المزروعة فعلا في الجزائر ب 17.39 % من الحجم الإجمالي للأراضي الصالحة للزراعة والمقدرة ب 414.320 كلم^2 ،[4] غير أن نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي لتونس سجل نسبة 8.33% سنة 2013 مقارنة بالحجم المحدود للأراضى الصالحة للزراعة من جهة وكذا الأوضاع السياسية

[2]- محمد مدحت مصطفى،" **مقدمة في علم الاقتصاد الزراعي**"، جمهورية مصر العربية، 2001

[3]- مسيكة بوفامة، " **نماذج تقييم المشاريع الإستثمارية بين النظرية والتطبيق وانعكاسات ذلك على الاقتصاديات النامية ، مثال الجزائر**" دكتوراه دولة غير منشورة، الجزائر، 2000-2001، ص286

[4]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**"، الخرطوم، 2014.

التي مر بها البلد في تلك الفترة تعتبر نسبة مقبولة نوعا ما، أما المغرب فلقد سجلت النسبة الأكبر والمقدرة بـ 15.52% سنة 2013 فقط بتزايد قدره 2.16% عن النسبة المسجلة في 2012 والمقدرة ب 13.36% .

الجدول رقم (01): الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الدول المغاربية الثلاث (بالأسعار الجارية)

	الناتج المحلي الإجمالي			الناتج الزراعي الإجمالي		
	2011	2012	2013	2011	2012	2013
الجزائر	199.416 ,64	207.821,72	209.415,56	16.242,60	18.334,02	20.573,39
تونس	46.430,80	46.430,80	45.611,00	3.800,84	3.800,84	3.800,84
المغرب	91.769,96	88.960,60	95.167,26	13.144,87	11.885,52	14.776,67

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: معطيات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2014

2- التجارة العربية البينية في مجال المنتوجات الزراعية

تتميز التجارة العربية البينية في مجال المنتوجات الفلاحية بالضعف الشديد، فهي بذلك تشكل نحو 66% من إجمالي التجارة البينية الزراعية، تتصدرها مجموعة الألبان ومشتقاتها، يليها الإنتاج الحيواني وكذا شعبة الخضر والفواكه، ويعود ذلك إلى التبعية الكبيرة للتجارة الخارجية الأوروبية في مجال المنتوجات

الغذائية والموجهة بصفة كلية للاستهلاك النهائي، حيث إنعدمت قيمة الصادرات الجزائرية سنة 2014 بعدما سجلت سنة 2013 ما نسبته 3%، لتسجل بذلك نسبة 10% كتجارة بينية لسنة 2014 ما بين الدول العربية، غير أن تونس سجلت النسبة الأكبر والمقدرة ب 56% تليها المملكة المغربية التي سجلت هي الأخرى نسبة 50% كمعاملات تجارية في ميدان المنتجات الزراعية البينية لسنة 2014، والجدول الموالي يبرز حجم المبادلات التجارية ما بين الدول المغاربية الثلاث مع الدول العربية الأخرى .

الجدول رقم (02): قيمة التجارة البينية الزراعية في الدول المغاربية.

	2013			2014		
	الواردات	الصادرات	التجارة البينية	الواردات	الصادرات	التجارة البينية
الجزائر	0.07	0.03	0.09	0.1	0	0.1
تونس	0.14	0.42	0.56	0.14	0.42	0.56
المغرب	0.28	0.28	0.56	0.28	0.22	0.5

المصدر: :المنظمة العربية للتنمية الزراعية " الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية العربية" الخرطوم، 2014

المحرك الثاني : ضرورة تأهيل القطاع الصناعي

يعتبر القطاع الصناعي المحرك الرئيسي الثاني بعد قطاع الزراعة لأجل تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي، والتخلص من التبعية للمداخيل الريعية في إطار إتباع الإستراتجية الجديدة القائمة على تفعيل دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، من خلال العمل على زيادة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر عصب القاطرة الصناعية في أي بلد، والذي يرتبط أساسا بإشكالية نقص العقار الصناعي أحد العراقيل التي تواجه المستثمر، غير أن وزارة الصناعة أحصت حوالي 180 مليون م^2 من العقارات الصناعية غير المستغلة، وأرجعت سبب ذلك إلى غياب إستراتجيات التوزيع العادل للعقار ما بين المستثمرين

الخواص،[5] كما يتحتم على المؤسسات الاقتصادية الوطنية الدخول في المنافسة العالية في مجال إنتاج السلع والخدمات ذات القيمة المضافة وذلك خارج قطاع الطاقة وملحقاته من البتروكيماويات.[6] والجدول الموالي يوضح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها من سنة 2001 إلى سنة 2010 حسب إحصائيات وزارة الوصية. إذ بلغت في القطاع الخاص أكثر من 600 ألف مؤسسة صغيرة سنة 2010 مقارنة بالقطاع العام الذي سجل في نفس السنة أقل من 600 مؤسسة فقط، ومن خلال هذه المقارنة البسيطة يظهر دور القطاع الخاص في تفعيل نشاطه في الاقتصاد الوطني من خلال خلق المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل على خلق المزيد من فرص الشغل لفائدة البطالين.

1 – مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي

تعتبر الصناعات الإستخراجية وكذا التحويلية العصبين الرئيسين في الاقتصاد الوطني والمرتبطان مباشرة بقطاع النفط والقطاعات الفرعية التابعة له ،لذا يجب على الحكومة تنويع المنتجات الصناعية من خلال: [7]

- ترقية الاستثمارات وتعبئة المدخرات المحلية والدولية من أجل تحقيق التنمية الصناعية؛
- تقوية القدرات الصناعية الوطنية خاصة في مجالي استغلال وتحويل الموارد المحلية؛
- تأهيل وتحديث المؤسسات، مع اعتماد معايير الجودة في التسيير والإنتاج؛
- ترقية الابتكار وتحسين الموارد البشرية المستخدمة في العملية الإنتاجية؛

والجدول الموالي يبرز أهمية القطاعين في تحقيق التنمية الاقتصادية للوطن.

---

[5]- جورج قرم،"**الاقتصاد العربي في 2013 تباينات حادة وفرص مواتية**"، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 22 يناير2013، ص6.

[6]- المنتدى الإفريقي التاسع عشر لوزراء الصناعة، الجزائر، 2011.

[7]- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، " **نشرة الإحصاءات الصناعية للبلدان العربية** "، للفترة 2006-2012 .

الجدول رقم (03): مساهمة الصناعات الإستخراجية والتحويلية في الاقتصاد الوطني

	صناعات إستخراجية دولار أمريكي	صناعات تحويلية دولار أمريكي	مساهمة الصناعات الإستخراجية في الناتج المحلي (%)	مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي (%)
2006	1346.2	137.2	47.4	4.2
2007	1315.3	138.5	45.7	4.1
2008	1253.1	141.9	46.9	3.7
2009	1135.7	147.4	33.1	4.7
2010	1093	147.4	36.2	4.2
2011	1040.9	149.6	37.6	3.7
2012	1108.7	150.6	35.6	4.2

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا " نشرة الإحصاءات الصناعية للبلدان العربية " للفترة 2006 - 2012.

يتبين من الجدول مدى ضعف الصناعات التحويلية في المساهمة في الناتج المحلي مقارنة بالصناعات الإستخراجية، إذ لا تتعدى مساهمتها نسبة 5% في الناتج المحلي الإجمالي، بينما تستحوذ الصناعات الإستخراجية على ما نسبته 47% على العموم.[8] كما يجب إعطاء أهمية كبيرة للقطاع الخاص، من خلال تحريره من القيود المفروضة عليه مع المساهمة أكثر في تنشيط الاستثمارات المحلية والأجنبية الفاعلة في الميدان، وذلك عن طريق تذليل العقبات التي تواجه أرباب الأعمال الأجانب والمحليين المساهمين في العملية الإنتاجية للاقتصاد ككل، بالإضافة إلى التشجيع على الابتكار والإبداع المساهمان في رفع الإنتاجية من خلال الاهتمام أكثر بتكوين وإعادة رسكلة رأس المال البشري.[9]

[8]- بلقاسم العباس، وشاح رزاق، "**رأس المال البشري والنمو في الدول العربية** "، سلسلة الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، العدد43، 2011، ص19.

[9]- عامر عيساني: الاهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة،جامعة باتنة، 2010، ص89-90

2- تنافسية المؤسسات الصناعية الجزائرية

تراجع ترتيب الجزائر من خلال مؤشر التنافسية من الرتبة 79 المسجلة سنة 2014 إلى الرتبة 87 سنة 2015 وهذا حسب التقرير العالمي لسنة 2015- 2016، ويفسر ذلك بضعف المؤسسات الوطنية وعدم قدرتها على منافسة نظيرتها من الدول الأجنبية في إنتاج المنتجات ذات الجودة العالية، فبالرغم من توفر المناخ الاستثماري الملائم لذلك إلا أن الركود مازال يميز النشاط الصناعي في الجزائر، والجدول الموالي يوضح ترتيب الجزائر من خلال مؤشر التنافسية العالمي مقارنة ببعض دول العربية.

الجدول رقم (04): ترتيب الدول حسب مؤشر التنافسية العالمي للدول العربية

	الإمارات	قطر	الكويت	البحرين	الأردن	المغرب	الجزائر	تونس	مصر
ترتيب سنة 2015	17	14	34	39	64	72	87	92	116
ترتيب سنة 2014	12	16	40	44	64	72	79	87	119
ترتيب سنة 2013	12	13	36	43	68	77	100	83	118

Source : Klaus-Schwab, Xavier SALA-i- Martin « the Global Competitiveness Report , "World Economic Forum , 2015-2016 .

المحرك الثالث: ضرورة تفعيل قطاع الخدمات

يعتبر قطاع الخدمات ثالث المحاور الأساسية لقوة الاقتصاديات الوطنية، فرغم إجماع الاقتصاديين بأنه قطاع غير منتج لكنه يساهم في التسريع من دوران الكتلة النقدية في الاقتصاد، وبالتالي لا يمكن إهمال

الدور المنوط له في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، من خلال الدور الرئيسي الذي يلعبه في إستحداث مناصب شغل جديدة لفائدة البطالين في ميادين النقل والمواصلات وحتى السياحة.[10] إذ تكتسب التنمية السياحية أهمية متزايدة، كونها تؤمن موارد مالية إضافية للسكان وتعمل على تحسين ميزان المدفوعات، فهي تمثل إحدى الصادرات الهامة غير المنظورة، وعنصرا أساسيا في عناصر النشاط الاقتصادي، ومنه يترتب على التنمية السياحية مجموعة من التأثيرات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في المقصد السياحي[11] .

1- مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي

ساهم قطاع الخدمات بأكثر من 42 % من إجمالي الناتج المحلي كقيمة مضافة في الاقتصاد الوطني خلال سنة 2012، فهو بذلك قطاع جد مهم لتحقيق الإقلاع الاقتصادي، إذ بإمكانه تعويض جزء هام من الخسارة المرتقبة لأسعار النفط، غير هذا القطاع ما زال يشهد عدة عراقيل ترتبط بضعف التسيير والتنظيم الذي يتطلبه هذا القطاع خاصة فيما يتعلق بجذب الاستثمارات المختلفة التي تساهم في جلب العملة الصعبة للخزينة العمومية، إذ أصبحت بعض الدول السياحية في العالم مثل الولايات الأمريكية المتحدة والدول الأوروبية تحقق دخلا كبيرا من السياحة.[12] والجدول الموالي يوضح نسبة مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني مقارنة مع كل من تونس والمغرب.

[10]- موفق عدنان، **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص14.

[11]- توفيق ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة، دار وهران، عمان،1999.

[12] -CNES « la configuration du foncier en Algérie , une contrainte au développement économique »,24ème session Plénière,pp60-64

الجدول رقم (05): القيمة المضافة لقطاع الخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	31.78	33.73	33.86	41.58	39.96	40.73	42.18	41.85
تونس	60.57	59.42	57.69	60.60	60.80	59.47	59.68	61.41
المغرب	55.95	58.95	55.04	55.01	54.98	54.28	55.26	54.89

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك العالمي، من خلال الموقع الرسمي إطلع عليه في 2015/10/10

يتبين من الجدول أهمية قطاع الخدمات في الاقتصاد التونسي، إذ يتعدى نسبة 60% على العموم في مساهمته في القيمة المضافة للاقتصاد، كما أن المغرب يحتل المرتبة الثانية بنسبة مساهمة قدرت ب أكثر من 54%، إلا أن نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الاقتصاد الجزائري تعتبر الأضعف ما بين الدول المغاربية الأخرى والتي تستقر عند معدل متوسط يقدر ب40%، ويرجع ذلك إلى إهمال هذا القطاع من طرف القائمين عليه بسبب فترة الرواج التي عرفتها أسعار النفط في تلك الفترة، وغياب الخطط الإستراتجية لتنمية قطاع الخدمات من طرف صناع القرار من جهة أخرى .

2- مساهمة السياحة في إجمالي الإيرادات العامة

تزخر الجزائر بمواقع إستراتجية مهمة تؤهلها لإستقطاب الوافدين الأجانب إليها، فالبرغم من نقص المنتجعات السياحية والمرافق الضرورية لراحة المصطافين، إلا أن الأجانب يحبذون زيارة المواقع الأثرية وكذا المناطق الصحراوية الخلابة، إذ بلغ عدد الأجانب السياح أكثر من 2.5 مليون سنة 2012، الامر الذي ساهم في جلب أكثر من 295. 10 ^{6} دولار أمريكي في نفس السنة حسب إحصائيات البنك العالمي . والشكل الموالي يبرز حجم الوافدين والمغادرين الأجانب لأرض الوطن وكذا الإيرادات الناتجة عن السياحة الدولية .

الشكل رقم (01): إنخفاض الإيرادات السياحية في الجزائر (بالدولار الأمريكي)

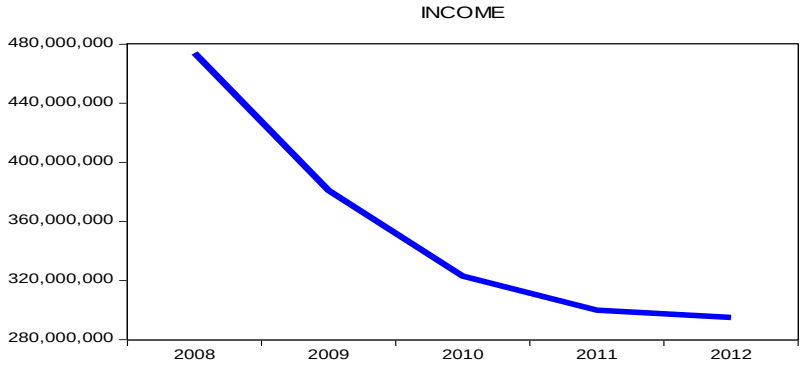

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eviews 8.1

يتبن من الشكل أعلاه الإنخفاض المستمر لمستوى الإيرادات السياحية من سنة أخرى، إذ إنخفضت من 474 .10^{6} دولار سنة 2008 إلى قيمة 295 .10^{6} دولار سنة 2012 وهذا حسب قاعدة بيانات البنك العالمي، ويرجع سبب ذلك إلى غياب الثقافة السياحية للمواطنين من جهة، وإهمال لدور هذا القطاع من طرف السلطات الوصية من جهة أخرى .

الفرع الثاني : الدراسة القياسية لأثر المحركات الثلاثة على النمو الاقتصادي في الجزائر

نحاول من خلال الدراسة القياسية توضيح أثر المحركات الثلاثة على معدل النمو الاقتصادي للجزائر في الفترة الممتدة من 1980 إلى 2015، بإعتبار هذه المحركات أساس الإقلاع الاقتصادي من خلال التوجه نحو سياسة تنويع الاقتصاد الوطني لأجل تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي، ولا يكون ذلك إلا بتنشيط عنصر الإستثمار في مختلف ميادين الاقتصاد المتعلقة بقطاع الزراعة، الصناعة وحتى قطاع الخدمات من خلال تشجيع الخواص على خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

1- توصيف النموذج القياسي

سنحاول دراسة أثر المتغيرات المستقلة والمرتبطة بالقيمة المضافة لقطاع الزراعة، القيمة المضافة لقطاع الصناعة، والقيمة المضافة لقطاع الخدمات إضافة إلى متغيرات الصادرات والواردات، أما المتغير التابع فيرتبط بالناتج المحلي الإجمالي . كما سنعتمد في هذه الدراسة على قاعدة بيانات البنك الدولي والملحق رقم 1 يبين إحصائيات المتغيرات المدروسة في فترة الدراسة .

نحاول في المرحلة الأولى دراسة النموذج الخطى بإستعمال البرنامج القياسي Eviews8.1 ،ثم نقوم في المرحلة الثانية بكشف إمكانية وجود علاقة للتكامل المشترك ما بين المتغيرات المدروسة من خلال تطبيق إختبار Johanson، أما معادلة الإنحدار الخطي تعطي على الشكل الرياضي التالي:

$$PIB_t=C_0+C_1(V\ agriculture)_t+C_2(V\ industrie)_t+C_3(V\ services)_t+C_4(Export)_t+C_5(import)_t+\varepsilon$$

حيث أن :

$C_0, C_1, C_2, C_3, C_4, C_5$: مقدرات النموذج الخطي

V agriculture: قطاع الزراعة (%القيمة المضافة من الناتج المحلي)

V industrie : قطاع الصناعة (%القيمة المضافة من الناتج المحلي)

V services :قطاع الخدمات (% القيمة المضافة من الناتج المحلي)

Export : الصادرات (% من الناتج المحلي)

Import : الواردات (% من الناتج المحلي)

2- تقدير معادلة الإنحدار الخطي

الجدول المبين أسفله يوضح مخرجات البرنامج القياسي من خلال دراسة أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع:

الجدول رقم (06): دراسة اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 08/10/16 Time: 13:39
Sample: 1980 2015
Included observations: 36

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	51.64420	2116.252	0.024404	0.9807
VAGRICULTURE	-0.380060	21.16770	-0.017955	0.9858
VINDUSTRIE	-0.521849	21.19464	-0.024622	0.9805
VSERVICE	-0.626705	21.14391	-0.029640	0.9766
EXPORT	0.069413	0.065991	1.051863	0.3013
IMPORT	0.145454	0.124892	1.164639	0.2533

R-squared	0.163901	Mean dependent var	2.843056
Adjusted R-squared	0.024551	S.D. dependent var	2.299953
S.E. of regression	2.271544	Akaike info criterion	4.629808
Sum squared resid	154.7973	Schwarz criterion	4.893728
Log likelihood	-77.33655	Hannan-Quinn criter.	4.721923
F-statistic	1.176185	Durbin-Watson stat	1.202392
Prob(F-statistic)	0.343924		

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Eviews8.1

أما المعادلة التقديرية تكتب على الشكل التالي :

PIB =51.64-0.38*VAGRICULTURE-0.52*VINDUSTRIE- 0.626*VSERVICE +0.069*EXPORT + 0.145*IMPORT

(0.024) (-0.017) (-0.024) (-0.029) (1.05) (1.16)

F-statistic = 1.17 R^2 = 0.163 DW =1.20 prob = 0.34 N = 36

علما أن :

(.) : عبارة عن قيم إحصائية (t-student).

R_2 : معامل التحديد .F : إحصائية Fisher. N : عدد المشاهدات

DW : إحصائية Durbin Watson Prob: احتمال الخطأ.

أ- دراسة معنوية النموذج

نقوم باختبار المعنوية الكلية للنموذج الخطي بإستخدام معامل التحديد وكذا إختبار فيشر، من خلال الفرضيتين التاليتين :

- **فرضية العدم H_0** : النموذج غير مناسب (أي أن المتغيرات الخارجية لا تفسر الظاهرة المدروسة).
- **الفرضية البديلة H_1**: النموذج مناسب (أي أن المتغيرات الخارجية تفسر الظاهرة المدروسة)

نقوم أولا باستخراج القيمة الجدولية المقابلة لإحصائية فيشر ونقارنه مع تلك المحسوبة ،كما أن عدد المشاهدات هو 30 مشاهدة.

القيمة الجدولية : $\mathbf{F}_{(n-k-1)} = \mathbf{F}_{(36-5-1)} = F_{30}$

الجدول رقم (07): قيم إحصائيات فيشر المحسوبة والجدولية

	عند مستوى 1%	عند مستوى 5%	احتمال الخطأ
F_{tab}	3.70	2.53	0.34
F_{cal}	1.17		

المصدر : من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج Eviews8.1

من الجدول أعلاه يتبين أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة أقل من فيشر الجدولية عند مستوى 1% و5% أي أن ($F_{cal}<F_{tab}$) ، وبالتالي نقبل فرضية العدم، ونرفض الفرضية البديلة، أي أن النموذج غير مناسب وأن المتغيرات الخارجية المدروسة لا تساهم في تفسير وشرح معدلات الناتج المحلي.

ومن خلال معدل التحديد ($R2 = 0.163$)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تشرح ما نسبته 16.3% من المتغير التابع (معدلات الناتج المحلي)، وتبقي النسبة الأكبر والمقدرة ب 83.7% لمتغيرات أخرى بإمكانها شرح النموذج، ومن خلال هذا المعيار فإن النموذج غير جيد لأن نسبة شرح المتغيرات المستقلة للمتغير التابع تعتبر ضعيفة جدا.

ب – اختبار معنوية المعالم

تستخدم إحصائية (t-stat) لتقييم معنوية معالم النموذج المقدر، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع، من خلال إختبار الفرضيات المتعلقة بالمعالم المقدرة على الشكل التالي :

H_0 : **فرضية العدم**: $c0 = c1 = c2 = c3 = c4 = c5 = 0$

H_1 : **الفرضية البديلة**: $c0 \neq c1 \neq c2 \neq c3 \neq c4 \neq c5 \neq 0$

يمكن توضيح نتائج اختبار (t-stat) للنموذج المقدر من خلال الجدول الموالي الذي نوضح من خلاله القيم المحسوبة $\mathbf{t_{cal}}$ للمعلمات المقدرة والقيم الجدولية t_{tab}، وأدنى مستوى معنوية prob وذلك عند مستوى معنوية 5 %.القيمة الجدولية لإحصائية (t-stat) نستخرجها من جدول ستودنت عند نفس المعنوية وبدرجة حرية (n-p) ، n تمثل عدد المشاهدات وp تمثل عدد معلمات النموذج المقدر.و تساوي (n-p = 36-6 = 30)، والجدول الموالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (08): نتائج اختبار (t–stat) للنموذج المقدر

المقدرات	المعالم	القيم المحسوبة (T_{cal})	القيم الجدولية (T_{tab}) عند مستوى %1	القيم الجدولية (T_{tab}) عند مستوى %5	أدنى مستوى معنوية Prob
الثابت	C_0	0.024	2.750	2.042	0.9807
Vagicultre	C_1	-0.017	2.750	2.042	0.9858
Vindustrie	C_2	-0.024	2.750	2.042	0.9805
Vservice	C_3	-0.029	2.750	2.042	0.9766
Export	C_4	1.05	2.750	2.042	0.3013
Import	c_5	1.16	2.750	2.042	0.2533

المصدر : من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج Eviews8.1

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- ✓ بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (C_0) ذو الإشارة الموجبة، نلاحظ أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، أي Tcal $< T_{tab}$ عند مستوى كل المستويات، وبهذل سنقبل فرضية العدم، ونرفض الفرضية البديلة، أي أن الثابت ليس له معنوية في النموذج المقدر وبإحتمال خطأ قدره0.98 والأكبر من القيم الحرجة، ومنه لا يمكن قبول الثابت في النموذج .
- ✓ أما النسبة للمعاملات الأخرى والمتعلقة بمعامل قطاع الزراعة (C_1)، قطاع الصناعة (C_2)، قطاع الخدمات(C_3) ،الصادرات(C_4)، ومعامل الواردا ت(C_5)، فإن كل القيم المحسوبة لإحصائية ستيودنت أقل من القيم الجدولية عند مستوى 1%، 5% و10%، مما يتحتم علينا قبول فرضية العدم أي عدم معنوية معاملات المتغيرات المدروسة في النموذج الخطي المقدر.

ج- التفسير الاقتصادي للنتائج

تفسر الإشارة الموجبة للمتغيرات المدروسة بالعلاقة الطردية ما بين كل متغير وأثره على الناتج الإجمالي المحلي والعكس صحيح، إذ أن زيادة وحدة واحدة من القيمة المضافة لقطاع الزراعة يؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي ب 0.38 وحدة من الناتج المحلي وهو ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية .كما أن زيادة وحدة واحدة من القيمة المضافة لقطاع الصناعة وقطاع الخدمات يؤديان إلى انخفاض الناتج المحلي ب 0.024 و 0.029 وحدة على الترتيب، وهو ما يتنافى أيضا مع النظرية الاقتصادية.و ما يثبت ضعف مساهمات قطاعات الزراعة، الصناعة والخدمات في النشاط الاقتصادي بسبب ضعف تنويع القاعدة الإنتاجية والتوجه كليا نحو الاقتصاد الريعي.

ومن جهة أخرى فإن الصادرات تساهم في الرفع من معدلات الناتج المحلي ب 1.05 وحدة، والتي تعتبر ضعيفة مقارنة بالأهمية الفعلية لقطاع الصادرات في الاقتصاد الوطني.

غير أن نسبة مساهمة الورادات تؤدي إلى زيادة قدرها 1.16 وحدة على الناتج المحلي وهو ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية، إذ أن الورادات تساهم في إضعاف القدرة الاقتصادية للوطن. وعلى العموم ومن خلال الدراسة القياسية للنموذج المقترح تعتبر نسبة مساهمة القيمة المضافة لقطاعات الزراعة،

الصناعة والخدمات ضعيفة جدا، إذ تعتبر مساهمتها في الناتج المحلي ضعيفة جدا ويرجع سبب ذلك إلى غياب الخطط التنموية التي تساهم في دفع عجلة الاستثمارات.

3- نموذج التكامل المتزامن وتصحيح الخطأ

يقوم تحليل التكامل المتزامن (المشترك) بتحديد العلاقة الحقيقية بين المتغيرات في المدى الطويل، حيث أن السلاسل الزمنية قيد الدراسة قد تكون غير مستقرة في المدى القصير، إلا أنها ستستقر في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة بينهما وذلك بإجراء إختبار جذور الوحدة والمتعلقة بإجراء أحد الاختبارات التالية:(Augmented Dickey – Fuller) ، أو إختبار (Phillips-Perron) أو اختبار (Kwiatkowski,Phillips, Schmidt, Shin)، ثم نقوم باختبار وجود العلاقة التوازنية الطويلة الأمد باستخدام اختبار (Johansen).

أ. **اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية المدروسة:**

تتعدد طرق الكشف عن إستقرارية السلاسل الزمنية، مابين طريقة الرسم كما هو موضح في الملحق 2، وكذا طريقة دالة الإرتباط الذاتي، إضافة إلى طريقة الكشف عن جذور الوحدة التي سنتطرق لها في هذه الدراسة .

نقوم بإختبار الفرضيتين التاليتين بإستخدام إختبار Augmented Dickey – Fuller

- **فرضية العدم**: السلسلة بها جذر وحدة ، أي أنها غير مستقرة عندما تكون $t_{tab} < t_{cal}$
- **الفرضية البديلة**: السلسلة لا تحتوى على جذر وحدة، أي (السلسلة مستقرة) $t_{tab} > t_{cal}$

والجدول المبين أسفله يلخص حالة الإستقرارية لمختلف السلاسل المدروسة في النموذج القياسي

الجدول رقم (09): حالة الإستقرارية لمختلف السلاسل المدروسة في النموذج القياسي

السلسلة الزمنية	عند المستوى			عند الفرق الأول			درجة الإستقرار
	الثابت	الإتجاه والثابت	دون الثابت والإتجاه	الثابت	الإتجاه والثابت	دون الثابت والإتجاه	
PIB	3.64-	4.61-	-1.27	6.12-	6.04-	6.22-	**I = (1)**
Vagriculture	2.47-	2.41-	0.12	5.08-	5.00-	5.10-	**I = (1)**
Vindustrie	1.84-	1.83-	0.98-	6.08-	6.03-	6.06-	**I = (1)**
Vservice	1.77-	1.83-	0.72	6.18-	6.12-	6.13-	**I = (1)**
Export	1.53-	1.73-	0.77-	5.27-	4.34-	5.33-	**I = (1)**
Import	1.79-	2.25-	0.098	5.13-	6.29-	5.2-	**I = (1)**

المصدر : من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج Eviews8.1

من خلال الجدول يتبين بأن السلسلة المتعلقة بـ PIB لا تستقر عند المستوى، أي أن السلسلة بها جذر وحدة لأن القيمة المحسوبة لستودنت أقل من القيمة الجدولية عند القيمة الحرجة 1%، لذا سنقوم بدراسة إستقراريتها عند الفرق الأول، إذ تبين بأن القيمة المحسوبة لهذه الإحصائية أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى 1%، 5% و10 %، لذا نقبل الفرض البديل و نقول بأن سلسلة الناتج المحلي تستقر عند الفرق الأول، وبنفس الطريقة نقوم باختبار إستقرارية السلاسل الأخرى.

ومن خلال الجدول تبين بأن كل السلاسل المدروسة لا تستقر عند المستوى وفي جميع الصيغ الثلاثة، لذا نرفض فرضية العدم أي أن السلاسل بها جذور وحدة لأن قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، لكن بعد إجراء اختبار الإستقرارية عند الفرق الأول تبين بأن جميع السلاسل

مستقرة من الدرجة الأولى ،لأن قيمة إحصائية ستودنت أكبر من القيمة الجدولية وعند كل القيم الحرجة 1%، 5% و10 %.

ب. اختبار Johansen للتكامل المشترك

بعد دراستنا لإستقرارية السلاسل الزمنية المدروسة والتي وجدناها تستقر عند الدرجة الأولى، نقوم بتحديد درجة التأخير المثلى وذلك بالاستعانة ببرنامج Eviews8.1 وبالمعايير المعروفة Akaike وSchwarz، إذ وجدنا فترة الإبطاء المثلى هي **p = 1**، والجدول الموالي يبرز علاقة التكامل المشترك بإستعمال إختبار Johansen.

الجدول رقم (10): علاقة التكامل المشترك بإستعمال إختبار Johansen.

Date :08/10/2016 Time: 15:43
Sample (adjusted): 1982 2015
Included observations: 34 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: PIB VAGRICULTURE VINDUSTRIE VSERVICE EXPORT IMPORT
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.775889	115.3464	95.75366	0.0012
At most 1	0.622336	64.49553	69.81889	**0.1236**
At most 2	0.327467	31.38798	47.85613	0.6456
At most 3	0.301408	17.90003	29.79707	0.5735
At most 4	0.153997	5.704615	15.49471	0.7301
At most 5	0.000550	0.018709	3.841466	0.8911

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.775889	50.85087	40.07757	0.0021
At most 1	0.622336	**33.10755**	**33.87687**	**0.0616**
At most 2	0.327467	13.48795	27.58434	0.8563
At most 3	0.301408	12.19542	21.13162	0.5285
At most 4	0.153997	5.685906	14.26460	0.6538
At most 5	0.000550	0.018709	3.841466	0.8911

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -228.8063

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

PIB	VAGRICULTURE	VINDUSTRIE	VSERVICE	EXPORT	IMPORT
1.000000	-221.7943	-225.9916	-227.6889	-0.110639	1.877368
	(50.1564)	(50.2253)	(50.1111)	(0.09916)	(0.23086)

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Eviews8.1

بالقراءة السريعة لنتائج التقدير يتضح أن:نتائج اختبار الأثر Trace تبين أن قيمة الاحتمال الأعظم المحسوب 115.34 أكبر من القيمة الجدولية95.75 والاحتمال المرافق لها أقل من 5% أي (0.0012 <5%) وعليه نرفض فرضية العدم. ونقبل الفرض البديل القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك على الأقل.

أما فرضية العدم الثانية التي تثبت وجود علاقة تكامل مشترك واحدة طويلة الأمد فتبقى مقبولة لأن قيمة الأثر أقل من القيمة الحرجة (64.49 < 69.81) والاحتمال المرافق لها أكبر من 5%، لذا يمكن القول بأن هناك علاقة تكامل مشترك واحدة ما بين المتغيرات المدروسة .والاختيار البديل وهو اختيار القيم المميزة العظمى Max والذي يختبر فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المتساوى هي r، مقابل الفرض البديل بأنها تساوي r + 1، وبما أن قيمة الاحتمال الأعظم المحسوب 50.85 أكبر من القيمة الجدولية 40.07 عند القيمة الحرجة 5%، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل أي وجود علاقة تكامل مشترك على الأقل (لأن 33.10 < 33.87) ،لذا يمكن الجزم على وجود علاقة تكامل مشترك **واحدة** طويلة الأمد ما بين المتغيرات المدروسة .والتي تكتب على الشكل الرياضي التالي:

PIB = -221.79 Vagiculture -255.99 Vindustrie -227.68 Vservice -0.11 Export +1.87 Import

يتبين من علاقة التكامل المشترك بأن هناك علاقة عكسية ما بين الإنتاج الداخلي الخام وقطاعات الزراعة، الصناعة ،الخدمات والصادرات في الأجل الطويل ، وهذا ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية، في حين ظهر معامل الواردات ذو إشارة موجبة مما يعكس العلاقة الطردية بين الإنتاج الداخلي والواردات وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

ج. نموذج تصحيح الخطأ

بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك ما بين المتغيرات المدروسة فلابد أن يحض بنموذج تصحيح الخطأ، إذ يدرس إمكانية تواجد علاقة التكامل المشترك في الأمد القصير، والذي يأخذ بعين الإعتبار قيمة الأخطاء المبطئة بفترة واحدة، وللإشارة فإن سلسلة البواقي(E) إستقرت عند المستوى بعد إجراء إختبار جذور الوحدة الثلاثة، وهذا ما يأكد عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

ولصياغة نموذج الخطأ الذي يدل عن وجود علاقة توازنية في الأمد القصير، نقوم بتأخير سلسلة البواقى فترة واحدة، وذلك من خلال المعادلة التالية:

$dPIBt = C0 + C1\ dVagriculture\ t + C2dVindustriet + C3\ dVservice_t + C_4\ {}_dExport_t + C_{5\ d}Import_t + E_{t-1}$

وبعد تقدير المعادلة عند الفروق الأولى للمتغيرات المدروسة وبفترة مبطئة واحدة لقيمة الأخطاء، تحصلنا على المعادلة المقدرة التالية من خلال البرنامج القياسي المستعمل في الدراسة:

DPIB=0.11+0.86*DVAGRICULTURE+0.37*DVINDUSTRIE+
0.021*DVSERVICE - 0.03*DEXPORT + 0.20*DIMPORT - 0.597*E(-1)

كما يتبين من خلال مخرجات البرنامج القياسي، بأن عملية تصحيح أخطاء النموذج تساهم في الرفع من معنوية النموذج، حيث يرتفع معامل التحديد ليساوي بذلك نسبة 45.31%، أي أن المتغيرات المدروسة تساهم في شرح النموذج المدروس بتلك النسبة المقدرة، والجدول التالي يبين قيمة المقدرات وكذا القيم الإحصائية لكل متغير:

الجدول رقم (11): نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: DPIB
Method: Least Squares
Date: 13/10/16 Time: 12:15
Sample (adjusted): 1981 2015
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.105708	0.349826	0.302174	0.7648
DVAGRICULTUE	0.859105	11.81936	0.072686	0.9426
DVINDUSTRIE	0.367120	11.87199	0.030923	0.9756
DVSERVICE	0.020720	11.78540	0.001758	0.9986
DEXPORT	-0.027521	0.196849	-0.139806	0.8898
DIMPORT	0.202486	0.126585	1.599608	0.1209
E(-1)	-0.597234	0.171247	-3.487552	0.0016

R-squared	0.453130	Mean dependent var	0.086000
Adjusted R-squared	0.335943	S.D. dependent var	2.452211
S.E. of regression	1.998298	Akaike info criterion	4.399326

Sum squared resid	111.8095	Schwarz criterion	4.710395
Log likelihood	-69.98820	Hannan-Quinn criter.	4.506707
F-statistic	3.866741	Durbin-Watson stat	1.840424
Prob(F-statistic)	0.006185		

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Eviews8.1

ومن خلال الجدول يتبين بأن قيمة حد الخطأ سالبة ومساوية لـ (-0.59) وهي معنوية عند مستويات القيم الحرجة لأن الإحتمال الموافق لها (0.0016) أقل من 1%،5% و10% على الترتيب، وتفسر الإشارة السالبة بإثبات لوجود العلاقة التوازنية الطويلة الأجل ما بين المتغيرات المدروسة كما ذكرنا سالفا. وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من إختلالات الأجل القصير إلى التوازن الطويل الأجل حيث تشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ إلى أن الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية والتي تعادل نسبة 59.72 % والتي تعني أنه عندما ينحرف الناتج المحلي الإجمالي في الفترة القصيرة (t-1) عن قيمته التوازنية، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 59.72% في الفترة (t)، كما يلاحظ الإشارة الموجبة لمعاملات القطاع الزراعي، الصناعي وحتى الخدماتي وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية من جهة، وهو ما لا يتوافق مع إشارة نفس المعلمات المقدرة في الأجل الطويل، غير أن إشارة معامل الصادرات جاءت متناقضة مع النظرية الاقتصادية، إذ أن زيادة حجم الصادرات سيؤدي حتما إلى زيادة الناتج المحلي، غير أن إشارة معامل الواردات جاءت هي الأخرى متناقضة مع النظرية الاقتصادية.

خـــاتمة:

إن تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي في الجزائر يتطلب ضرورة تبني إستراتجيات فعالة، تساهم في التحول من الاقتصاد القائم على الإيرادات النفطية إلى الاقتصاد المعتمد أساسا على تنوع مصادر الدخل المختلفة ولا يتحقق ذلك إلا بالإهتمام بالقطاعات الحساسة في الاقتصاد الوطني، من

خلال تنمية الإستثمارات في مجالات الزراعة، الصناعة وحتى القطاع الخدماتي، إذ أبرزت الدراسة القياسية النتائج التالية :

- ضعف مساهمة قطاعات الزراعة، الصناعة والخدمات في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي، حيث ظهرت معلماتها سالبة مما تترجم بعدم قدرة هذه القطاعات على تغطية حجم المخصصات المالية الموجهة لعملية تحفيز الإستثمارات؛
- الإرتباط القوي للإيرادات العامة بقطاعات غير القطاعات الثلاثة المدروسة في الفترة من (1980-2015)، وهذا مايثبت ميزة الاقتصاد الريعي للجزائر التي تعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية؛
- وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل تترجم بمدى أهمية قطاعات الزراعة، الصناعة والخدمات في تحسين الوضعية الاقتصادية للوطن، حيث بين نموذ تصحيح الخطأ بأن معلمات المتغيرات الثلاثة (الزراعة، الصناعة والخدمات) موجبة، إذ أن التغير في وحدة واحدة من القيمة المضافة يؤدي إلى إرتفاع مساهمتها في النمو الاقتصادي ب (85%،36% و2%) على الترتيب؛
- في الأخير، وأمام هذا الوضع الاقتصادي الحرج الناتج عن تدهور أسعار النفط في الأسواق الدولية ، يتطلب الأمر من الدولة تبني إستراتجيات ناجعة تقوم أساسا على تفعيل دور القطاع الخاص إلى جانب القطاع العمومي، من أجل المساهمة في زيادة خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات المشكلة للإقتصاد الوطني، بإعتبارها المحرك الرئيسي لتحقيق إقلاع إقتصادي فعال يساهم بدرجة كبيرة في خلق مصادر أخرى للثروة التي تعتبر أهم معايير قياس القوة الاقتصادية للدول من جهة، وكذا العمل على فتح قنوات جديدة لتصريف المنتوجات في إطار سياسية تشجيع الصادرات خارج المحروقات من جهة أخرى، لهدف تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

1. صندوق النقد الدولي، **أفاق الاقتصاد الإقليمي**، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، أكتوبر 2015.

2. محمد مدحت مصطفى، **مقدمة في علم الاقتصاد الزراعي**، جمهورية مصر العربية، 2001

3. مسيكة بوفامة ، **نماذج تقييم المشاريع الإستثمارية بين النظرية والتطبيق وإنعكاسات ذلك على الاقتصاديات النامية** ، مثال الجزائر" دكتوراه دولة غير منشورة، الجزائر، 2000-2001.

4. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية العربية**، الخرطوم، 2014.

5. جورج قرم، **الاقتصاد العربي في 2013 تباينات حادة وفرص مواتية**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 22 يناير 2013

6. المنتدى الإفريقي التاسع عشر لوزراء الصناعة، الجزائر، 2011

7. تقرير اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا، **نشرة الإحصاءات الصناعية للبلدان العربية**، للفترة 2012-2006

8. بلقاسم العباس، وشاح رزاق، **رأس المال البشري والنمو في الدول العربية**، سلسلة الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، العدد43،جوان 2011.

9. عامر عيساني، **الاهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه غير منشورة،جامعة باتنة،2010.

10. موفق عدنان، **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، ، الاردن، 2010.

11. توفيق ماهر عبد العزيز، **صناعة السياحة**، دار وهران، عمان، 1999.

مراجع باللغة الأجنبية:

12. CNES « la configuration du foncier en Algérie , une contrainte au développement économique »,24ème session Plénière .

13. Klaus-Schwab, Xavier SALA-i- Martin « the Global Competitiveness Report , "World Economic Forum .

ملاحق:

ملحق رقم (01): إحصائيات المتغيرات المدروسة.

	الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة للزراعة (% من PIB)	القيمة المضافة للصناعة (% من PIB)	القيمة المضافة للخدمات (% من PIB)	الصادرات (% من PIB)	الواردات (% من PIB)
1980	0.79	8.51	57.65	33.84	34.34	30.34
1981	2.99	9.23	57.05	33.71	34.59	30.88
1982	6.4	8.39	56.12	35.49	230.9	28.99
1983	5.4	7.75	55.81	36.44	27.94	25.8
1984	5.59	7.53	55.80	36.66	25.71	27.47
1985	3.7	8.99	53.56	37.44	23.58	26.74
1986	0.4	10.18	48.11	41.71	12.85	23.17
1987	-0.69	12.87	46.42	40.70	14.27	18.41
1988	-1	12.16	45.29	42.54	15.51	22.6
1989	4.40	13.04	45.53	41.43	18.64	28.51
1990	0.8	11.36	48.16	40.47	23.44	24.94
1991	-1.2	10.17	53.16	36.67	29.12	23.6
1992	1.8	12.13	49.71	38.16	25.32	23.87
1993	-2.01	912.0	48.64	39.26	21.78	23.14
1994	-0.89	10.06	48.96	40.98	22.53	26.054
1995	3.8	10.50	050.4	39.10	26.19	28.99
1996	4.09	11.77	51.23	37.00	29.76	23.94

21.34	30.91	38.21	52.31	9.48	1.1	1997
22.52	22.58	41.32	46.15	12.53	5.09	1998
23.68	26.81	39.80	48.00	12.20	3.2	1999
21.35	41.17	32.51	58.61	8.88	2.2	2000
22.017	36.69	37.40	52.40	10.20	4.61	2001
25.63	35.5	38.16	52.06	9.76	5.59	2002
23.9	38.25	36.22	53.45	10.32	7.2	2003
25.65	40.05	35.23	54.86	9.90	4.3	2004
24.07	47.2	32.25	59.73	8.01	5.9	2005
21.91	48.81	31.77	60.46	7.74	1.7	2006
24.87	47.06	33.74	58.57	7.69	3.39	2007
28.71	47.97	33.86	59.46	6.68	2	2008
35.95	35.37	41.59	48.87	9.53	1.59	2009
31.42	38.44	39.96	51.42	8.62	3.6	2010
28.74	38.97	40.74	50.94	8.327	2.8	2011
29.11	37.74	39.96	50.74	9.29	3.3	2012
30.28	33.14	41.85	47.61	10.64	2.79	2013
31.65	29.8	43.25	45.65	11.09	3.8	2014
36.78	23.56	47.91	39.09	13.05	3.9	2015

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي المحدثة إلى غاية 2016/04/10

ملحق رقم (02):طريقة الرسم لتوضيح إستقرارية الفروق الأولى للسلاسل قيد الدراسة